واحتوى البرنامج التنظيمي الاحكام التالية : « مبادىء عامة : تقوم الوحدة الوطنية على الاسس التنظيمية التالية : اولا : منظمة التحرير هي الاطـار الذي يضم كافة القوى الثورية الفلسطينية ..... تقوم القيادة بوضع خطة عامة موحدة للعمل الفلسطيني على مختلف مجالاته يصير تنفيذها من خلال مؤسسات المنظمة التي تضم كافة أدوات الثورة . ثانيا : تشترك كل المنظمات الفدائية والقوى المقاتلة والهيئات والاتحادات والشخصيات الوطنية في الوحدة الوطنية ..... ثالثا : ان الاندماج بين المنظمات الفدائيـة ذات الايديولوجيـة الواحدة او المنطلق الفكري السياسي الواحد في منظمة واحدة هو ضرورة وطنية ، والى أن يتحقق ذلك فان من حق كل منظمة أن تحافظ على وجودها التنظيمي على أن تحل كافة مؤسساتها الاخرى وتدمج جميع هذه المؤسسات في منظمة التحرير . يراعى في المؤسسات التشريعيـة للمنظمة وفي المؤسسات التنفيذية العليا الالتزام بقاعدة المركزية الديموقراطية والقيادة الجماعية والتزام الاقلية بالقرارات التي تصدرها الاكثريـة ..... رابعـا : يضع المجلس الوطني استراتيجية مرحلية ، سياسية وعسكريـة واعلامية ومالية ملزمة للجميع . خامسا : تشكل قيادة تتولى مسؤولية قيادة النضال الفلسطيني في كافة أوجهه ومجالاته . سادسا : الالتزام بقرارات القيادة شرط اساسي لوحدة المسيرة . » (المرجع السابق : صفحات ٢٠ ــ ٢٣ ، وايضا وثائق مركز الابحاث ، م.ت.ف. ٥٧) أما الهيكل التنظيمي فقد أرفق بالبرنامج التنظيمي متخذا الشكل التالي : « ١ ــ مجلس وطني ، ٢ ــ لجنة مركزيـة ، ٣ ــ المكتب السياسي ، ٤ ــ الاجهـزة والمؤسسات والدوائر والمكاتب ، ٥ ــ قيادة عسكريـة للثورة الفلسطينيـة ، ٦ ــ الصندوق القومي » . وتحت باب مهام القيادة العسكرية وردت جملة أحكام توحيدية ، وفي باب الصندوق القومي جرى تأكيد على توحيد مالية الثورة الفلسطينية . (المرجع السابق صفحات ٢٤ ــ ٢٨ ، وايضا وثائق مركز الابحاث ، م. ت. ف. ٥٧) . لم يكن بلوغ هذه القرارات عملية سهلة علـى العمل الفلسطيني ، لقد جاءت بعد مخاض طويل وتجارب متراكمة ومناقشات واختلافات لا حد لها ولا نهاية .

و ــ المجلس الوطني التاسع (في القاهرة بين ١٩٧١/٧/٧ و ١٩٧١/٧/١٣) : مرة أخرى اعتبرت مشاركة الفصائل كافة في هذا المجلس مؤشرا بارزا على طريق الوحدة الوطنية . « لقـد جاء تكوين المجلس حسب القرار المتخذ في الدورة الثامنة ، بحيث تمثلت فيه جميع الفصائل المقاتلة للثورة الفلسطينية بواقع ٨٥ عضوا ، والنقابـات والاتحادات المهنية بواقع ٢٦ عضوا ، وأصحاب الكفاءات الفكرية والاختصاصية بواقع ٤٤ عضوا ، وبذلك جاء ملبيا لارادة الشعب الفلسطيني في الوحدة الوطنية » . (المرجع: المجلس الوطني الفلسطيني ــ الدورة التاسعة ــ من ٧ ــ ١٣ تموز (يوليو) ١٩٧١ ، وثائق مركز الابحاث ، م. ت. ف. ١٢٥ ، ص ٨) . يبدو أنه ، تحت ضغط الاحداث الجسيمة التي كانت تعيشها المقاومة ، (خاصة في الاردن في ذلك الحين ، حيث بدأت تتفاقم هجمة السلطة الشرسة على بقايا المقاومة في أحراش جرش وعجلون) . حدث ارتفاع شاهق في حرارة الدعوة الى الوحدة الوطنية ، وانصب تقريرا اللجنة التنفيذية حول هذا الموضوع خاصة تقرير رئيس اللجنة ، حيث قال « ... لا خيار أمامنا ، في سبيل انجاح ثورتنا وتحقيق وحدة اداتها ، الا الطريق الديموقراطي لهذه الوحدة ، وان المجلس الوطني في دورته هذه ، بتمثيله لكافـة القوى الفلسطينية ، قد حقق الجبهة الوطنية العريضة التي تتسع لكافة القوى الوطنيـة والثوريـة في مرحلـة التحرر الوطني » . (المرجع السابق ، ص ١٢) كما تركز النقاش الذي دار حول تقرير اللجنة التنفيذية وتقرير الصندوق القومي ، على أهمية وضرورة الوحدة الوطنيـة وتحقيقها بسرعة وبالاسلوب الديموقراطي . ولاول مرة في مؤتمرات المرحلـة الثانيـة التي نستعرضها تتألف لجنة خاصة بالوحدة الوطنية (أي ان المؤتمر التاسع كان أول مؤتمر